

دعوة للقيادة السياسية

## الفعل الأسمى للمقاومة

بقلم: سام بخور

ومن أجل وضع الأمور في نصابها، نودّ التوضيح أن مقترحنا هذا لا يشكّل دعوة لإقامة دولة موحدة؛ ذلك أن تحديد كيفية تعايش الإسرائيليين والفلسطينيين جنباً إلى جنب تعود لهم، بالإضافة إلى استمرار وجود المؤشرات تدلّ على أن كل من الشعبين يفضّل أن يمارس حقّه في تقرير المصير ضمن حدود دولته المستقلة. ولا ينادي مقترحنا بعكس ذلك، حيث تبقى الاحتمالات مفتوحة أمام مواصلة الفلسطينيين السعي لنيل السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة أو تخلي أيّ من الحكومات الإسرائيلية مستقبلاً عن هذه الأراضي، أو قيام مجلس الأمن الدولي إذا اقتضى الأمر بوضع حل الدولتين موضع التنفيذ وفقاً للآلية التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، وإلى أن يحدّد الفلسطينيون والإسرائيليون بصورة نهائية كيف سيعيشون جنباً إلى جنب، يتعيّن أن تحلّ المسألة في المعاملة محلّ التمييز العرقي لتكون بمثابة وضع تلقائي مشروع يحظى باعتراف المجتمع الدولي.

ويتعيّن أن يسري مبدأ مماثل على المنطقة ككل، حيث يعاني الفلسطينيون ممن لا يحملون جنسية من التمييز، مع التنويه إلى أن معاناة الفلسطينيين من التمييز لا تقتصر على أولئك الذين يبلغ تعدادهم أربعة ملايين فلسطيني يخضعون للاحتلال العسكري الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة، وإنما تمتد لتشمل قرابة خمسة ملايين فلسطيني يعانون من اللجوء في الدول المحيطة على مدار الأعوام الست والسنتين الماضية في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. ففي كل دولة عربية تقريبا يتم الانتقاص بشدّة من حقوقهم ويحرّمون من المواطنة حتى ولو كانوا هم أو آباؤهم أو أجدادهم قد وُلدوا في تلك الدولة. وبصرف النظر عن التفسير الأصلي الذي يسعى للانتقاص من حقوق الفلسطينيين وحرمانهم من الحصول على المواطنة، فإن استمرار هذا الوضع غير للحسوم منذ سنوات طويلة شأنه إلى أبعد حد.

خلاصة القول تتمثّل في أنه إلى أن يحدّد الوقت الذي يتمكن فيه الفلسطينيون من تقرير مصيرهم في دولة خاصة بهم (إذا ما أمكنهم ذلك) شأنهم في ذلك شأن الإسرائيليين، ينبغي التوقف فوراً عن حرمانهم من التمتع بحقوق متساوية بصرف النظر عن مكان إقامتهم [دون الإحجاب بحقهم بالاحتفاظ بحقهم التاريخي]. وهذا يعني بالنسبة لإسرائيل واحتلالها الذي يبدو أن لا نهاية له -إنهاء الغموض الذي لا يزال قائماً منذ مدّة طويلة طالت أكثر بكثير ممّا ينبغي.

وتحقيق المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. يتخذ مقترحنا ركيزة أساسية تتمثل في حسم الغموض الذي يكتنف سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من زاويتين: حكم إسرائيل للفلسطينيين واستعمارها لأرضهم. حيث أن معالجة هذين الأمرين تكتسب أهمية خاصة للتوصل إلى حل نهائي للصراع.

والسؤال الأول الذي يطرحه المرء في هذا السياق هو: هل تُعتبر سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة احتلالاً أم لا؟ يعتقد العالم بأسره، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، بأنها كذلك، ولذلك يعتبر أن اتفاقية جنيف الرابعة وأحكام القانون الدولي الأخرى ذات العلاقة تسري على الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تعرّضت على ذلك معلّلة اعتراضها بأسباب تقنية، حيث تذهب للقول بأن اتفاقية جنيف تُعنى فقط بالأراضي التي تخضع لسيادة دولة ذات سيادة موقعة على الميثاق، وبأن الأردن ومصر لم يتمتعاً بسيادة قانونية على الضفة الغربية وقطاع غزة، على التوالي، أثناء حكمهما لتلك الأراضي.

وإستناداً إلى هذا للنطق، ادّعت إسرائيل أن اتفاقية جنيف لا تنطبق تماماً على الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإنه ليس ثمة أيّ مانع قانوني يحول دون ضمّها للأراضي التي احتلتها خلال الحرب العربية الإسرائيلية في عام 19٦٧، وليس هناك مانع قانوني من مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان بها بشكل دائم.

لكن السلطات الإسرائيلية تعتمد على اتفاقية جنيف ذاتها لإثبات صحة سياساتها في مناسبات أخرى، ولا سيّما ما يتعلق بالسياسات التي تُعنى بالتمييز في المعاملة ضد الفلسطينيين الذين يخضعون لنطاق السلطة القضائية الإسرائيلية، ويقطنون خارج الأراضي التي تقع تحت سيادتها مقارنة بالمواطنين الإسرائيليين. واستشهدت السلطات الإسرائيلية لإثبات صحة هذه السياسة بالأحكام التي تحظر تغيير الوضع القانوني لسكان أرض محتلة.

لقد خدم هذا الغموض قوة الاحتلال بشكل جيد، إذ أنه مكّنها من انتقاء المواد التي تناسبها من اتفاقية جنيف والحصول على الوضع الأفضل فيما عانى الشعب الواقع تحت الاحتلال من أسوأ الأوضاع.

أما السؤال الثاني الذي يتبادر إلى الذهن في هذا السياق، فهو: متى وفي أيّة مرحلة يتوقّف الاحتلال عن كونه احتلالاً ويصبح وضعاً دائماً أو شبه دائم؟ بعد مضي قرابة نصف قرن من بدء الاحتلال وقيام إسرائيل بإدخال تعديلات كبيرة على البنية التحتية في الأراضي المحتلة، هل من الواقعي أن يستمر اعتبار الاحتلال الإسرائيلي "احتلالاً" بكل ما تحمله الكلمة من مدلولات ذات علاقة بكون الاحتلال يحمل صفة مؤقتة؟

تتمثّل الحجة التي تعرضها في هذا المقال بأنه

في الوقت الذي تنتج فيه أنباء الجزرة للروّعة في غزة عن العناوين الرئيسية للصحف العالمية وتوجه موجة الاحتجاج والسخط التي اجتاحت العالم الانتباه -في الوقت الراهن على الأقل- نحو عمليات التعافي والإعمار، تقع على عاتق القيادة السياسية الفلسطينية مسؤولية تاريخية تقتضي التحرك الفوري أو التناحي.

بعد أن تكثرت الجهود التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة ومع الأخذ بعين الاعتبار المكانة التي حصلت عليها دولة فلسطين مؤخراً في الأمم المتحدة، لم يعد هناك ما يحول دون تولي القيادة السياسية الفلسطينية لزام المبادرة السياسية على نحو يتماشى مع ويلات الزلزال الذي أحدثته إسرائيل في قطاع غزة.

كما وطن فلسطيني غيور على الصالح العام، لم أجد بداً من التقدم بمقترح يسهم في إيجاد حل سياسي خاصة في ظل الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني، سواء على مستوى الجمود الذي تمر به منظمة التحرير الفلسطينية جراء فشلها في احتواء كافة أطراف العمل السياسي الفلسطيني أو في ظل افتقار المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني لأي دور في الساحة السياسية الفلسطينية دون اغفاء حالة الإفلاس التي تمر بها السلطة الوطنية الفلسطينية. يأتي هذا المقترح نتاجاً لدراسة مستفيضة بالتعاون مع باحث ومحلّل بريطاني مخضرم تربطه علاقة مطولة مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء. وقد نشر في نيسان الماضي في صحيفة لوموند دبلوماسيك الفرنسية.

ماذا سيحدث إذا ما فشل كيري؟ لو افترضنا أن الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لحدّ الفاعل الإسرائيلي والفلسطينيين على وضع حدّ للصراع الدائر باءت بالفشل، فماذا سيحدث فيما بعد؟ من المتوقع أن تتأجج العداوات المكبوتة كأموج تسونامي، وأن يحتمل كل طرف الطرف الآخر المسؤولية عن الفشل، ويدعو إلى إنزال العقاب القاسي به. سوف تتسارع وتيرة محاولات كل طرف لإدانة الآخر وعزله، ويمكن أن يندلع العنف مجدداً، بشكل مرتبط بمحاولة كل طرف للثأر من الطرف الآخر. وعندئذ سوف يكون لثأر هذا الوضع للتردي تبعات على العالم بأسره.

على مدار أكثر من عشرين عاماً، كانت العملية التفاوضية تطفئ على مخرجاتها، وهي الآن مهددة بانهايار تام نموذج وحيد يحظى باجماع العالم لحل الصراع. لذا تستدعي الحاجة العمل على وضع إستراتيجية دولية جديدة وطرحها كبديل يواجه تبعات احتمالات فشل المفاوضات الثنائية. وينبغي أن تستند أيّة إستراتيجية في هذه الحالة إلى رؤية للوضع النهائي تركز على المبادئ الكفيلة بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي بصورة سريعة

مقال نشره سام بخور وتوني كلف في صحيفة لوموند دبلوماسيك الفرنسية بتاريخ 8 نيسان 2014. سام بخور، مستشار أعمال يحمل الجنسيّتين الفلسطينية والأمريكية، يقيم في مدينة رام الله ويعمل في شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة) كمستشار. توني كلف محللا محضراً يُعنى بشؤون الشرق الأوسط ومستشاراً خاصاً لمجموعة أوكسفورد للأبحاث. للإطلاع على النصّ الأصلي للمقال يُرجى الولوج إلى الرابطين التاليين: <http://bit.ly/lf-Kerry-fails>